

نظرة على مستقبل العلاقات الاقتصادية القطرية التركية

اكتسبت العلاقات الاقتصادية القطرية التركية اهتماما ملحوظا لدى كثير من الباحثين والمراقبين نتيجة للتطور الكمي والكيفي الذي حققته تلك العلاقة والتي انعكست على معدلات النمو في النشاط الاقتصادي المتبادل في البلدين. فهناك توجه مشترك في أن تلعب كل دولة دورا اقتصاديا مهما في الدولة الأخرى. فنجد ان قطر هي اكبر رقم على قائمة الاستثمار الخارجي في الاقتصاد التركي وبمستوى يربو على 20 مليار دولار، حيث تطمح قطر إلى أن تكون تركيا بوابتها ليس في تصدير الغاز الطبيعي اليها فحسب وانما في اعادة تصديره إلى اوروبا عن طريق بناء محطة استراتيجية قطرية بتركيا. ومن ناحية أخرى تنخرط شركات تركية في استثمارات رصدت لها 12 مليار دولار في البنية التحتية في قطر، حيث تعتبر تركيا حاليا من أكبر الدول التي تعمل في تحديث البنية التحتية بقطر وبناء الملاعب الرياضية استعدادا لكأس العالم 2022، وبهذا سيكون لتركيا الحظ الاوفر في بناء النهضة العمرانية الحديثة لدولة قطر.

تطور العلاقات الاقتصادية القطرية التركية

تشير تقديرات عام 2016 الى ان حجم الاقتصاد التركي يصل الى 735 مليار دولار ويحتل المركز الـ 18 من بين اكبر اقتصاديات العالم. في حين ان حجم اقتصاد قطر يصل لمستوى قريب من 157 مليار دولار وترتيبه العالمي بالمركز الـ 55 في الاقتصاد العالمي. كما ويبلغ سكان تركيا اكثر من 80 مليون نسمة، في حين يبلغ سكان قطر 2.7 مليون شخص.

وقد تطورت العلاقة الاقتصادية مع الزمن من المحدودية الى الشمولية. فمن فترة السبعينات والى نهاية التسعينات كانت العلاقة الاقتصادية لا تتعدى التجارة واستيراد السلع المختلفة والبتترول. حيث أن العلاقات الاقتصادية كانت عادية او متواضعة جدا، وكانت قيمة التجارة الخارجية بين البلدين لا تتعدى 20 مليون دولار إلى ما قبل سنة 2000.

ثم اخذت تلك العلاقة في النمو المتسارع، حتى بلغت قيمة التجارة الخارجية في سنة 2014 قرابة المليار وربع المليار دولار، فاحتوت على قطاع النفط والغاز والسياحة والمال والتشييد والعقار وغيرها. ويُذكر أن نصف انتاج الكهرباء بتركيا يعتمد بشكل كامل على الغاز الطبيعي، وتحتاج تركيا الى مصدر دائم ومستقر وطويل الأمد من الغاز الطبيعي من اجل ضمان تشغيل انتاج الكهرباء الحيوي، ولذلك حظيت قطر بنصيب جيد في امداد تركيا بالطاقة بلغت قرابة النصف مليار دولار في 2014.

وقد برزت ايضا قوة العلاقات الاقتصادية القطرية التركية في جانب الاستثمار. ففي الاستثمار الدولي المباشر بلغ الاستثمار التركي سنة 2014 حوالي 14 مليون ريال في سوق الاسهم. وكانت

أكثر المساهمة في قطاع التشييد، حيث يمثل الآن أهم القطاعات الاقتصادية في تعاون تركيا مع قطر اقتصاديا. فنرى مثلا شركات تركية مثل يوكسل وتكفين وغيرها تنخرط في أكثر من 108 مشروعا في قطر في استثمارات رصد لها 12 مليار دولار. ومن المشاريع الكبيرة التي تساهم أو ساهمت فيها الشركات التركية مشروع مطار حمد الدولي ومؤسسة قطر وقطر للمعارض وطريق الشمال وطريق سلوى. علما بأن تواجد الأتراك حاليا في قطر يربو على 8000 تركي يعملون في التشييد وقطاع الخدمات وغير ذلك.

وهناك ملاحظات وجب الإشارة إليها تتعلق بميزان العلاقة الاقتصادية بين قطر وتركيا ومدى تحقيق شراكة عالمية بينهما. فكما ذكرنا، إن الاستثمارات القطرية في تركيا (المقدره بمبلغ 20 مليار دولار) هي أكبر بكثير من الاستثمارات التركية في قطر. وقد امتد الاستثمار القطري هناك عبر الأذرع الاستثمارية للمؤسسات الاقتصادية القطرية مثل حصاد وبروة والديار وكذلك في القطاع المالي مثل التوجه نحو إنشاء بنك مشترك قطري. فضلا عن ذلك كله، فإن نسبة كبيرة من الاستثمارات القطرية في تركيا تتركز حاليا في قطاع الكهرباء التركي والذي سيعتمد جزء منه على الغاز القطري، وكذلك في إقامة محطة استقبال الغاز القطري المسال للاستخدام المحلي في تركيا، وأيضا إمكانية إقامة مشروع طموح لتصدير الغاز القطري عبر تلك المحطة الى أوروبا.

وفي المقابل، نلاحظ أن الاستثمار التركي بدولة قطر منحصر حاليا في النطاق الجغرافي لقطر وفي مجال التحديث والبنية التحتية دون أن ينطلق الى العالمية كما هو الحال بالنسبة للاستثمار للقطري في تركيا والذي قد ينطلق من تركيا الى أوروبا. لذلك ننتظر ان تكون للشراكة الاقتصادية بين قطر وتركيا بعدا عالميا يتعدى نطاق التعاون المشترك المحلي. وهذا ما سيتيح لتركيا مساعدة قطر في تنويع الاقتصاد القطري، وذلك باستفادة قطر من الخبرة والعمالة التركية والتي يمكن توظيفها في اقتصاد قطر في هذا الشأن.

مستقبل العلاقات الاقتصادية القطرية التركية في ظل التغيرات الدولية

وعن مستقبل العلاقات الاقتصادية القطرية التركية، فنلاحظ ان الربع الاخير من سنة 2016 شهد دخول تركيا كطرف اقليمي في معادلة الامن القومي لمنظومة مجلس التعاون. إن تقارب دول مجلس التعاون اصبح امرا استراتيجيا لقوة الخليج أمنيا وأيضا بقاء اقتصاده متميزا على المستوى العالمي، حيث يندرج اقتصاد مجلس التعاون ضمن أكبر 15 اقتصاد على مستوى العالم. وهذا ما سيعزز العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول مجلس التعاون ويجعلها أكثر قوة من ناحية التبادل التجاري والاستثمار المباشر والطاقة.

ولكن وبالرغم من متانة العلاقات السياسية بين قطر وتركيا وأيضا نموها خليجيا، فإن طموح وآمال قطر الاقتصادية في تركيا قد تواجه أفقا يحمل في طياته اعتبارات مهمة من الممكن أن تؤثر على

مسار العلاقات الاقتصادية القطرية التركية ومدى تلاحمها او فتور وتيرتها. ويمكن استعراضها فيما يأتي:

أولاً: تداعيات محاولة الانقلاب في تركيا. كانت لمحاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا جانبان مهمان قد يكون لهما تأثير كبير وغير مباشر على ما كانت تطمح إليه قطر في علاقاتها الاقتصادية مع تركيا. فالجانب الأول يتعلق بنجاح الرئيس الروسي بوتن في ان يستميل تركيا نحوه، حيث كانت روسيا من اوائل الدول التي عارضت الانقلاب ووقفت مع الرئيس التركي في الساعات الاولى المصيرية من الانقلاب وعرضت عليه كل الدعم. وكان هذا الموقف مقدّر جداً من تركيا في حين ان حلفائها من الغرب ماطلوا وراقبوا وابدوا تصريحات تميزت بالبرود وقلة المبالاة بالانقلاب على الحكومة التي انتخبت بالديمقراطية النزيهة وكانت موافقها مساندة للغرب.

وما يهمننا هنا هو تأثير هذا الموقف الروسي وأيضا تأثير عودة وتوسع العلاقات الجديدة بين تركيا وروسيا على مستقبل مشاريع الغاز المشتركة و الطموحة بين قطر وتركيا. ولا شك ان استمرار توجه حزب التنمية والعدالة الى قطر دون روسيا فيما يتعلق بشأن الغاز سيكون وضعاً غير مريح بالنسبة لما تتوقعه روسيا من تركيا في شأن الغاز وفي اطار العلاقات الجديدة بين روسيا وتركيا. ولهذا فمن مكاسب الموقف الروسي في دعم الرئيس التركي في حادثة الانقلاب ما قامت به روسيا وتركيا في ديسمبر 2016 بالتوقيع على شراء تركيا كميات استراتيجية من الغاز الروسي.

ولاشك ان قطر تتوقع توازناً معقولاً من الحكومة التركية في شأن العلاقات الاقتصادية القطرية التركية وخاصة في مجال الغاز بما فيها الخطط القطرية في شأن تصدير الغاز الى أوروبا عبر تركيا. وحسن فعل سمو امير قطر بأنه كان أول رئيس دولة يتصل بالرئيس التركي ويعرب عن دعمه ومساندته له وشجبه لعملية الانقلاب، الأمر الذي قد يجعل الاتراك اكثر انتباها وتقديراً لهذا الموقف القطري ووضعه في اطار أكثر توازناً فيما يخص العلاقات القطرية التركية والعلاقات الروسية التركية الاقتصادية.

وهنا قد ينبغي على قطر ان تمارس دبلوماسية من اجل التأكيد على الاتراك بضرورة المحافظة على مستوى العلاقات الاقتصادية وتوازنها من أجل استمرار المصالح المشتركة وتحقيق طموح قطر، وذلك في 4 محاور: (1) أن تركيا تريد تنويعاً استراتيجياً في امداداتها من الغاز الطبيعي ليس عبر الانابيب فقط او من دولة بعينها، وانما تريد تعدداً في الدول التي تمدّها وتعدداً في طريقة امدادها بالغاز ايضاً. لذلك فإن استمرارها في حصولها على امدادات الغاز المسال عبر الناقلات من قطر أمر مهم واستراتيجي لتركيا. (2) لولا تلك العلاقات المتميزة السياسية بين قطر وتركيا لكان لقطر ان تختار دولة بديلة عن تركيا في تحقيق طموحها عن طريق دولة اوروبية او دولة قريبة من اوروبا لتتخذ منها محطة لاعادة تصدير غازها الى اسواق اوروبا. فتلك العلاقات المتميزة والأخوية هي التي جعلت تركيا الدولة ذات الافضلية الأولى لقطر في تصدير غازها عبرها الى اوروبا. (3) أن تركيا لها ان تضع في حساباتها أن الغرب واوروبا لن يعجبها تعاونها الوثيق مع روسيا، كما أن تركيا لها أن تتوقع بأن فرض عقوبات اقتصادية اكبر على روسيا من قبل اوروبا

وامريكا سيبدد مكاسب تصدير الغاز الروسي عبر تركيا إلى أوروبا. (4) ان فرص امداد الغاز القطري عبر دولة ضمن أوروبا سيكون مرحبا به من قبل الاوروبيين، وسيجد القطريون دائما سوقا لهم لتصدير الغاز إلى أوروبا عبر اي دولة ضمن او قريبة من أوروبا. ولذلك من مصلحة تركيا أن تستغل الطموح القطري في مشاريع غازها إلى أوروبا وتحتضنها في إطار التعاون السياسي والاقتصادي المتميز بين البلدين.

ثانيا: ومن التحديات التي تواجه العلاقات القطرية التركية هو خطر عدم ثبات نظام الحكم أو عدم ثبات توجهات نظام الحكم في تركيا. وبالتالي فإن العلاقة بين حزب ودولة قد لا تحقق ديمومتها وطبيعة علاقاتها على زمن طويل. فلو نجحت محاولة الانقلاب التي حدثت في تركيا لكانت ستخل بتلك العلاقة بين الدولتين.

وفي الختام، فمن المهم ان ندرك أن الآثار التي قد تفرزها الخطوات والتحركات والظروف التي تمر بها تركيا قد تجعلنا في قطر نشدد على ضرور أن تأخذ تلك العلاقة محيطا أكبر من الاستقرار وخاصة في المشاريع ذات الأجل الطويل في طبيعة الاستثمار وفي الاستثمار الرأسمالي، كما ينبغي ان يكون هناك بعدا متوازنا يحكم طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تحيط بها الظروف المتغيرة، وبما يحقق المصالح الاستراتيجية الاقتصادية المشتركة بين قطر وتركيا.